الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

20 **ذو الحجة** 1438 –11 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر ما تعرض له المواطن القطري حمد المري من إهانة بعد عودته من الحج

المصدر: جريدة مكة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/612878

واس - الرياض

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس، وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

وقالت الجمعية في بيان لها إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين، وغادر المملكة العربية السعودية سالما معافى في 15 / 12 / 1438، وكان قد دخل المملكة عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائيا لاستقبال الحجاج القطريين، وكان دخوله بتاريخ 2 / 12 / 1438حسب جواز السفر رقم (01332918.(

وأضافت " :لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه، لكن ذلك استحال تماما بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه."

وإننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية لأداء واجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان محاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين اعتدوا عليه مهما كانت مناصبهم، وأجبروه على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وتدعو الجمعية الحكومة القطرية بالمسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود.

واستنادا إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت أن الاعتداء على المواطن القطري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الإخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفا للخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملاؤه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر.

وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعا، وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

«حقوق الانسان" السعودية تطالب قطر بالكشف عن مصير الحاج حمد المري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23977555

الرياض- «الحياة»

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية عن استنكارها لما تعرض له حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الاراضي السعودية الى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان. كما تابعت الجمعية قضية المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري الذي منّ الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر السعودية سالماً معافى في ١٥/١٢/١٤٣٨ وكان قد دخل المملكة عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ ٢/١٢/١٤٣٨ بحسب جواز السفر رقم: 01332918. وحاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحال تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه. ودعت الجمعية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وكافة منظمات حقوق الانسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في اداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان الدولية. واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت ان الاعتداء على الحاج القطري حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الاخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً الخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لقطر. ودعت الجمعية الحكومة القطرية المسارعة الى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر مندون قيود. وأكدت الجمعية أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الانسان بالعالم أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية انها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم اداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

.

«أكدت إغلاق كل وسائل التواصل مع القطرى العائد من الحج «الوطنية لحقوق الإنسان" تدعو المنظمات الدولية للكشف عن مصير ٠ حمد المرى »

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4205585

واس - الرياض
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، أن ما تعرض له المواطن القطري "حمد عبدالهادي المري" من انتهاك وضرب وإهانة وتحقير، عقب عودته من الحج، جريمة ضد مبادىء حقوق الإنسان.
وذكرت الجمعية، في بيان لها، أنها تابعت قضية "المري"، منذ انتشار مقطع التسجيل المهين، مشيرة إلى أنها حاولت التوصل إليه للاطمئنان عليه، لكن كان الأمر مستحيلاً نظرًا لإغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه، وفقًا للبيان.
ودعت الجمعية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى ضرورة الكشف عن مصير المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج.
وأكدت "الوطنية لحقوق الإنسان"، أنها ستزود المنظمات الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم.

إدانات واسعة لاعتقال وتعذيب حمد المري.. ومناشدات للمنظمات الدولية بأداء دورها

المصدر: جريدة المواطن الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
https://www.almowaten.net/2017

المواطن -محمد عبدالواحد
عندما يقترب موعد عودة أي حاج إلى أهله في العالم؛ يستعد له كل أفراد العائلة بالبهجة والاحتفال بقدومه بعد أداء الركن الخامس من الإسلام، لكن عائلة المواطن القطري حمد المري استقبلته بالحزن والخوف بعدما شاهدوه يتعرض للتعذيب والتنكيل والإهانة من قبل تنظيم الحمدين.
وكشف جابر المري شقيق الحاج المعتقل حمد المري عن تعرض شقيقه للاختطاف من قبل السلطات القطرية بعد دخول منفذ أبو سمرا ، محملاً إياها مسؤولية سلامته، ومنعه من التواصل مع عائلته.

وأضاف في تغريدات على موقع تويتر: "يجب على حكومة قطر إطلاق سراح شقيقي حمد المري لأن الحج و الثناء على خدمة السعودية واستضافة #حجاج_قطر ليست جريمة."
وانتشرت الإدانات العربية ضد اعتقال المري كانتشار النار في الهشيم، فأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له الأستاذ حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الاراضي السعودية إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.
ودعت الجمعية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الانسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في اداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه.
كما أعرب مركز المنامة لحقوق الإنسان عن أسفه للاعتداء اللفظي والبدني الذي تعرض له المواطن القطري حمد عبد الهادي المري على خلفية قيامه بأداء فريضة الحج وزيارته للمملكة العربية السعودية من قبل السلطات في الدوحة في مخالفة صريحة للمواثيق والصكوك الحقوقية الدولية فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد وكافة المبادئ الإنسانية والأعراف والأخلاق الإسلامية والعربية.
واستنكر المركز قيام مثل هذا الاعتداء العلني على أحد الأفراد في ظل تهاون السلطات في الدوحة في توفير الأمن والأمان لمواطنيها، كما استنكر المركز مخالفة الدوحة للالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بالإضافة إلى جملة من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الخليجي لحقوق الإنسان.
وكانت الفدرالية العربية لحقوق الإنسان قد استنكرت تعرض المري للتعذيب والاعتقال، داعية إلى صيانة الحرمة الجسدية والتصدي لمظاهر التعذيب الممنهج في دولة قطر.
وتضامن رواد موقع تويتر مع المواطن القري حمد المري، بتدشين هاشتاقي #"حمد_المري" و#قطر_تعتقل_الحجاج"، مناشدين منظمات حقوق الإنسان الدولية بالتدخل لإنقاذه.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر ما تعرض له حمد المري من انتهاك صارخ في قطر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1622280

متابعة - الرياض الإلكتروني
أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له الأستاذ حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الاراضي السعودية إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.
وقد تابعت الجمعية قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري الذي منّ الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في 1438/12/15 وكان قد دخل المملكة العربية السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ 1438/12/2

بحسب جواز السفر رقم: 01332918. وقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحال تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه.
وذكرت الجمعية في بيان لها: إننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الانسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في اداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان الدولية.
وأضافت: واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت ان الاعتداء على الاستاذ/ حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الاخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً الخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر.
ودعت الجمعية، الجمعية الحكومة القطرية المسارعة الى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود.
وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الانسان بالعالم أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية انها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم اداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

حقوق الإنسان تستنكر ماتعرض له مواطن قطري من ضرب وإهانة بعد عودته من الحج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539642

واس - الرياض
أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية عن استنكارها لما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.
وقالت الجمعية في بيان لها إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في 15 / 12 / 1438هـ، وكان قد

دخل المملكة العربية السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ 2 / 12 / 1438هـ حسب جواز السفر رقم (01332918.(

وأضافت : لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحال تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه.

وإننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وتدعو الجمعية الحكومة القطرية المسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم ومنح المتضرر / حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود.

واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت أن الاعتداء على المواطن القطري / حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الإخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً للخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر.

وتؤكد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

عضو "شورى": لسنا مجبرين على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23974453

الرياض - سعاد الشمراني

تسببت تغريدة عضو مجلس الشورى اللواء ناصر الشيباني في الكثير من الجدل والاعتراض من حقوقيات، وأشار في تغريدته إلى أن المرأة السعودية لها جميع الحقوق الضامنة لحياتها واستقرارها وأمنها، ولا تقارن بأية امرأة بالعالم، وهذا ما كفله لها كتاب الله، ودستور البلاد، وقال: «نحن لسنا مجبرين على تطبيق الاتفاقات، التي ربما لا تتفق مع مبادئنا وديننا، ولنا حق السيادة في القرار.«

فيما اعترضت الحقوقيات على كلامه وذكرت الدكتور سامية العمودي أن ذلك غير صحيح، مشيرة إلى أن كتاب الله كفل لها الحقوق، ولكنها لا تطبق، وقالت إن عراب التمكين، ولي العهد، ذكر أن للمرأة حقوقاً لم تأخذها بعد. وأتت هذه التغريدات تزامناً مع عرض تقرير هيئة حقوق الإنسان في مجلس الشورى غداً (الثلثاء)، إذ سيصوت المجلس على توصيات للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، تطالب هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية، تعنى بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والعمل على تهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان للعمل كمبعوثين وخبراء، ومحققين دوليين في المنظمات الدولية، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1436-1437هـ. وردت هيئة حقوق الإنسان على لجنة »سيداو»، وأوضح تقريرها الموجه لمجلس الشورى (حصلت «الحياة» على نسخة منه (في شأن اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بأن الولاية في السعودية للرجل والمرأة على حد سواء على عديمي أو ناقصي الأهلية، إذ عرفت »الهيئة» لـ«سيداو» مصطلحات (القوامة والولاية والوصاية)، وقالت إنها لاحظت إساءة استعمال هذه المبادئ التي قررتها الشريعة الإسلامية، وجعلها ذريعة للتسلط على المرأة وانتهاك حقوقها، وما يحدث إطاراً في الممارسات الفردية الخاطئة التي تتضافر أنظمة المملكة والمؤسسات ذات الصلة بمكافحتها والقضاء عليها، ولذلك ورود الكثير من الملاحظات على السعودية من اللجنة، وغيرها من آليات ومنظمات حقوق الإنسان عند تناولها لحال حقوق الإنسان في المملكة، واعتبارها تمثل انتقاصاً من حقوق المرأة، في حين أنها تمثل مبادئ تعزز حقوق الإنسان بشكل عام.

وأشارت «حقوق الإنسان» إلى أن القوامة تعني تكليف الرجل برعاية شؤون ما تحتاج إليه المرأة، ومن ذلك الإنفاق عليها سواء أكان زوجاً أم أباً أم ابناً، ولا تعني أو تسوغ بأية حال من الأحوال تسلط الرجل على المرأة، أو الإقلال من شأنها، والولاية تعني تصرف من تثبت له الولاية شرعاً، سواء أكان رجلاً أم امرأة بالنيابة عن عديمي أو ناقصي الأهلية، أما الوصاية فهي نوع من أنواع النيابة تثبت بعد موت الموصي، وتشمل رعاية شؤون القاصرين المالية من الوصي، وربما تثبت للرجل أو للمرأة، وغالباً ما تثبت للأم.

وبالنسبة لمسألة «قيادة المرأة للسيارة»، فليس لهذه المبادئ علاقة بها، إذ إنها مسألة اجتماعية بحتة. يذكر أن الحق في حرية التنقل مكفول للجميع بموجب أنظمة المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الآباء أكثر المتسببين في الجرائم العائلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23975492/

الرياض - الحياة

أكدت دراسة أجرتها جامعة نايف العربية أن الآباء هم الأكثر تسبباً في الجرائم العائلية، التي يتضرر منها الأبناء في السعودية، فيما أرجعت العينات، التي خضعت للبحث (نزلاء الدور الاجتماعية) السبب إلى التربية التي عانوا منها في مقتبل حياتهم. وتناولت الدراسة، التي قام بها الباحث حمدان العصيمي في جامعة نايف الأمنية، وحصل بموجبها على درجة الماجستير، العوامل المرتبطة بالجرائم العائلية في المجتمع السعودي .ويتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء سجون مدينة الرياض المحكوم عليهم في قضايا عائلية (الذكور)، ونزيلات مركز الحماية الاجتماعية بالرياض من ضحايا العنف العائلي (الإناث)، في عينة بلغت 178 من الذكور والإناث. وكانت أهم النتائج، التي توصل إليها الباحث، أن الآباء يحتلون المرتبة الأولى في التسبب بالجريمة العائلية، يليهم الإخوة، ثم زوجة الأب، ثم زوج الأم، ثم الأخوات، ثم الأقرباء الآخرين.

ووفقاً لوجهة نظر الإناث يحتل الإيذاء اللفظي المرتبة الأولى في نمط الجريمة العائلية السائد في المجتمع السعودي، يليه الضرب، ثم الإيذاء النفسي، ثم الطرد من المنزل، ثم الابتزاز والتحرش الجنسي والسرقة، ثم الاغتصاب، ثم المخدرات، فيما أكد الذكور أن جريمة السرقة تحتل المرتبة الأولى تليها المضاربة، وجرائم أخرى تمثلت بمخالفة الآداب الشرعية والخلوة غير الشرعية.

ورأت الفتيات أن أبرز العوامل المرتبطة بالجريمة العائلية هي التربية القاسية من الوالدين، ومحاولة إظهار الرجولة، وانخفاض المستوى التعليمي، والتفكك الأسري، فيما رأى الذكور أن أبرز العوامل هي ضعف الوازع الديني، والضغوط النفسية المستمرة، وانعدام الحوار في الأسرة، وافتقاد القدوة الدينية في المحيط العائلي. وأوصى الباحث بضرورة سن أنظمة ولوائح رادعة لتسهم في الحد أو التقليل من العنف العائلي، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار في العائلة، وإقامة دورات للآباء والأمهات في السيطرة على الانفعالات النفسية، والتوسع في إنشاء مراكز حماية خاصة بحالات العنف العائلي، ووضع خطة استراتيجية وتدابير وقائية لمنع وقوع الجريمة العائلية.

مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي

«العدل»: نمو الأحكام الصادرة من المحاكم 29٪ في ذي القعدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1622259

لرياض - مبارك العكاش

بلغ إجمالي القضايا الواردة لمحاكم الدرجة الأولى خلال شهر ذي القعدة لعام 1438هـ أكثر من (91) ألف قضية، بزيادة قدرها (11%) عن القضايا الواردة في الفترة ذاتها خلال العام الماضي طبقاً للتقرير البياني الشهري الصادر من وزارة العدل عن شهر ذو القعدة الماضي من العام الجاري 1438هـ، فيما بلغ إجمالي الأحكام الصادرة من تلك المحاكم للشهر ذاته أكثر من (51) ألف حكماً، بزيادة وقدرها (29%) عن نسبة الأحكام الصادرة في الشهر نفسه من العام الماضي 1437هـ.

وأما عقود النكاح فبلغت خلال شهر ذو القعدة من العام الجاري -بحسب التقرير- (17.962) عقداً بزيادة قدرها 30% عن عقود النكاح الصادرة في الشهر ذاته من العام الماضي، ومثلت عقود النكاح التي يكون طرفاها سعوديي الجنسية 63% من إجمالي عقود النكاح في المملكة، وصدر أكثر من 55% من إجمالي عقود النكاح في منطقتي مكة المكرمة والرياض، وتراوح عدد عقود النكاح الصادرة يومياً بين 490 عقد و1653 عقداً يومياً.

كما أظهر التقرير إجمالي عدد صكوك الطلاق حيث بلغ 6177 صكاً صدر نصفها تقريباً من منطقتي مكة المكرمة والرياض، وتراوح عدد صكوك الطلاق الصادرة يومياً في جميع مناطق المملكة ما بين 243 و 316 صك طلاق يومياً، فيما تراوحت صكوك الطلاق الشهرية خلال الـ (12) شهراً المنقضية ما بين 2667 كحد أدنى و 6243 صك كحد أقصى.

وأما طلبات التنفيذ الواردة خلال ذات الشهر فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات أكثر من 54 ألف طلب بنمو قدره 86% عن الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما بلغ إجمالي المبالغ المالية التي تضمنتها الطلبات حوالي 18 مليار ريال بزيادة قدرها 15% عن المبالغ التي تضمنتها طلبات التنفيذ للشهر نفسه من العام الماضي.

وفيما يخص الجانب التوثيقي فبلغ إجمالي عمليات التوثيق خلال شهر ذو القعدة الماضي أكثر من 244 ألف طلب توثيق، بنسبة تقلص بلغت 3% عن عمليات التوثيق خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، وشكلت طلبات التوثيق للوكالات والإقرارات قرابة 66% من إجمالي عمليات الثوثيق، بينما شكلت طلبات التوثيق على العقار 31% منها، في الوقت الذي استحوذت فيه مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية على 65% من طلبات التوثيق المنجزة.

يشار إلى وزارة العدل ترمي من خلال إعداد مثل هذه التقارير العلمية إلى توفير مؤشرات آداء كميّة وعملية لخدمة أهداف وتوجهات الوزارة في متابعة إنجاز الأعمال إلكترونياً، ورصد واقع العمل العدلي بمختلف مرافقه، والاعتماد على المعلومات والأرقام التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى إتاحة البيانات الإحصائية للمختصين والمهتمين تعزيزاً للشفافية ونشراً للثقافة العدلية.

«نزاهة» تلزم الوزارات برفع تقرير ربع سنوي عن ٠ حالات الفساد»

رصدت تقاعسا من بعضها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539755

سعيد الزهرانى _ الطائف

قررت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة « مواجهة تقاعس بعض الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية عن إبلاغها بحالات الفساد المالي والإداري بها، بإلزام وحدات المراجعة الداخلية بتلك القطاعات، برفع تقاريرها ربع السنوية على «المنصة الإلكترونية» المخصصة لهذا الغرض بشكل منتظم، مع إفادة الهيئة بالإجراءات التي اتخذت في هذا الإطار.

وجاءت إجراءات «نزاهة « بعد رصدها عدم رفع التقارير على المنصة وفقا للأنظمة والتعليمات المنظمة، وأكدت الهيئة في خطاب لها لتلك الوزارات والمصالح الحكومية أن ذلك يأتي في إطار حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه.

تقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حاليا بجهود جبارة في سبيل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إطار المهام الموكلة إليها لتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة.
وتتابع الهيئة تنفيذ دورها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة، ومراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاته، واقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها.

12.2مليون مستفيد من التأمين الصحي 22٪ منهم سعوديون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539727

المدينة - جدة
بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التأمين الصحي 12,226,950، بينهم 1,002,454 من الموظفين السعوديين، و 1,649,050 عدد التابعين السعوديين، بينما بلغ عدد الموظفين غير السعوديين 7,155,178 ، وبلغ عدد التابعين لغير السعوديين 2,420,268 مؤمنا له، وبلغت نسبة السعوديين من إجمالي المؤمن لهم حوالى 21.7%.
ووصل عدد شركات التأمين الصحي المؤهلة إلى 27 شركة، و9 شركات مؤهلة لإدارة المطالبات، بينما بلغ عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين 4467 منشأة.
وكان الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين قد أكد مؤخراً تأهيل شركات التأمين الصحي التعاوني وشركات إدارة المطالبات الطبيةTPA
إلى جانب اعتماد مقدمي خدمات الرعاية الصحية والتأكد من جاهزيتهم للعمل تحت مظلة المجلس للتعاقد مع شركات التأمين الصحي المؤهلة ، كما تم إعداد جداول لتدرج التطبيق لتمكين الجميع من سهولة الإندراج تحت النظام بدون إرباك ومتابعة تمتع الشرائح المستهدفة بالتغطية التأمينية وتطبيق معايير الجودة النوعية الوطنية الطبية عبر المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية كما قامت الأمانة العامة للمجلس بإعداد وثيقة الضمان الصحي الموحدة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها ووضعت معايير الموافقات على تحمل تكاليف العلاج ومتابعة الالتزام بها.
واشار الحسين إلى أن وثيقة التأمين الصحي التعاوني توفر منفعة قصوى تصل إلى خمسمائة ألف ريال سعودي خلال العام مقسمة إلى حزم متباينة بحيث تغطي كل حزمة نفقات العلاج والعناية الصحية التي يحتاجها المؤمن له ولا يجدر بالمؤمن له دفع مبالغ مالية لمقدم خدمات الرعاية الصحية المحددة من قبل شركة التأمين، كما أنه إذا حدث وتلقى المؤمن له رعاية صحية خارج شبكة مقدمي الخدمة المعتمدين فإنه يتوجب على شركة التأمين تعويضه على أساس البدل وفقاً لإحكام الوثيقة وشروطها خلال مدة لا تزيد عن 30 يومًا من تاريخ تقديم المطالبة وبحسب الأسعار السائدة.

التحقيق في فصل 100 موظف بأحد مستشفيات جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539718

داود الكثيري- جدة

وجّه مستشار وزير العمل والتنمية الاجتماعية المشرف العام على فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة الدكتور محمد بن حسن القحطاني بالتحقيق في شكوى جماعية تقدم بها (13) موظفًا بأحد المستشفيات الخاصة حول إغلاق المنشأة بسلاسل حديدية بدون سابق إنذار رسمي، وعدم صرف المستحقات المالية لحوالي 100 موظف لباقي مدة عقود العمل، ووعد القحطاني أثناء استقباله للموظفين صباح أمس في مقر الوزارة بالتحقيق في شكواهم.

وأوضح مصدر في مكتب العمل بجدة لـ(المدينة) أن المكتب بصدد تكوين فريق تفتيش لزيارة المنشأة والتحقق من الشكاوى المقدمة خلال اليومين القادمين، إضافة إلى التحقق من وجود مخالفات أخرى، وفي حال ثبوت المخالفات سيتم تطبيق النظام بحق مشغل المستشفى.

من ناحيتها أوضحت عيشة الرفاعي، إحدى الموظفات، أن مستثمر المستشفى– يقع شمال جدة - اجتمع بهم قبل إجازة عيد الأضحى، وادعى أن لديه أعباء مالية وخسائر، لذلك قرر إغلاقه، لكن بطريقة غير مباشرة، حيث استخرج تصريح صيانة من الشؤون الصحية بجدة. وأضافت: «بعد العودة من إجازة عيد الأضحى، فوجئ أكثر من 100 موظف بإغلاق المستشفى، وحين طالبنا بحقوقنا ونهاية الخدمة والمستحقات المالية تم إخبارنا من قبل مسؤولين في الشركة المشغّلة بأنه لا يوجد لدينا مستحقات غير شهر أغسطس المنصرم، علمًا بأن عقودنا لازالت سارية.«

ولخصت الرفاعي مطالب الموظفين قائلة: «صرف المستحقات المالية كاملة مع الرواتب المتأخرة، وحذف الموظفين السعوديين من (التأمينات الاجتماعية)، ومنحنا شهادة خبرة وإخلاء طرف، وكذلك صرف الرواتب إلى مدة نهاية العقد، وتسجيل الموظفين السعوديين في (ساند.«(

أوضح مالك المستشفى – تحتفظ «المدينة» باسمه– أن له حقوقًا إيجارية لدى المستأجر المشغل وصدر حكم قضائي بإلزامه بسدادها وهي عبارة عن إيجار 10 أعوام، إلا أنه يماطل ويتهرب من دفع الإيجارات «لافتًا إلى أن مدة العقد 10 أعوام، مضت نصفها. وأضاف: «كما أنه في الأيام الأولى من الشهر الجاري (ذو الحجة) تم تفريغ المستشفى من الأجهزة وتم ضبطهم وهم يقومون بتهريبها خارج المستشفى، وتبليغ الجهات المختصة والتي قامت بأخذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.«

وأشار المالك إلى أن المستأجر قد أساء للمستشفى ومالكه مبينًا أنه ليس له علاقة بحقوق الموظفين وهي تخص المستأجر المشغل وهو الوحيد المختص وهم على كفالته وفقًا لنظام العمل و العمال.

مطالب الموظفين

صرف المستحقات كاملة مع الرواتب المتأخرة.

حذف الموظفين من (مؤسسة التأمينات.(

صرف الرواتب إلى نهاية العقد.

منح الموظفين شهادة خبرة وإخلاء طرف.

تسجيل الموظفين السعوديين في (ساند.(

مالك المستشفى: «المشغل» يماطل في الإيجار وحقوق الموظفين مسؤوليته

10تعاميم تمنع الضرب لم تنه إيذاء الطلاب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=314908&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي 10-09-2017 10:39 PM
شددت إدارة التعليم بالمدينة المنورة أمس على المكاتب التعليمية وإدارات المدارس التابعة لها بالابتعاد عن العقاب البدني والنفسي، وذكرت في تعميم استقبلت به منسوبي المدارس العائدين من إجازتهم أمس أن أكثر من 10 تعاميم بهذا الخوص لم تنه مشكلة إيذاء الطلاب في المدارس.
واستغربت إدارة التعليم من استمرار الشكاوى التي يتقدم بها أولياء الأمور من الممارسات الممنوعة التي تصدر من أعضاء ومنسوبي المدارس بضرب أبنائهم وإيذائهم بمختلف أنواع العقاب مع أنها حذرت من هذه المخالفة بأكثر من عشرة تعاميم دون حل لهذه المشكلة.
وعددت إدارة التعليم في تعميمها الذي وزعته على مدارس المنطقة أمس بعض أساليب التجاوزات والمخالفات التي تمارس ضد الطلاب، من بينها الضرب بالعقال والعصي، و الضرب باللي، وشد الشعر والضرب على الوجه والظهر وغيرها من العقاب البدني والنفسي. وأضافت أن هذه الأساليب في العقاب البدني واللفظي تتنافى مع رسالة المدرسة ودورها التربوي، وتحولها إلى بيئة طاردة تثير الرعب والخوف بين الطلاب، وتحجم من مواهبهم وإبداعاتهم، وطالبتهم بالتقيد بمعالجة سلوك الطلاب بالطرق التربوية المناسبة لأعمارهم في مختلف المراحل الدراسية.
يذكر أن إدارة التعليم بالمدينة المنورة استبقت عودة المعلمين بعدد من التعاميم، كان من بينها تفقد وسائل السلامة بالمدارس وجوانب الممرات المطلة والسلالم والمنزلقات وسلامة النوافذ والزجاج فيه، والتأكد من توفر أسباب السلامة فيها.

إمكانية تطوير آلية الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1622318

ماجد العتيبي

تسعى وزارة الإسكان إلى تمكين المواطنين من تملك المنازل، ويمثل توفر الأراضي ومساحتها وتمويل المشاريع وقدرة المواطن على الشراء والتقسيط أبرز التحديات التي تواجهها خطط الوزارة، بالإضافة إلى صعوبة تغير أنماط السكن من التحول من الفيلات إلى الشقق، وتزداد تلك الأمور صعوبة بالمدن الكبيرة المتشبعة بالسكان.
وأرى أن هناك حلولاً ممكنة، وعملية، وقادرة على تجاوز الصعوبات، على أن تشارك فيها الأجهزة الحكومية المعنية، وتتوفر الإرادة الكافية على أرض الواقع لمعالجة المعضلة بشكل يحجمها، ويطوعها، ويجعلها ممكنة الحل وذلك من خلال عدة خطوات، أوجزها في الآتي:
أولاً: تطوير الأراضي القريبة من المدن الكبيرة، مثلاً في مدينة الرياض يتم تطوير مناطق الثمامة باتجاه رماح وحفر العتش، وذلك من خلال إنشاء مدينة جديدة مرتبطة بالعاصمة بشبكة مواصلات، ومتكاملة الخدمات، ويشمل تطوير الأراضي الشوارع الواسعة والحدائق العامة وجميع خدمات الماء والكهرباء والاتصالات وخلافه، وتسجل هذه التكاليف

على البلديات التي تقوم بتملك الأراضي التجارية وتأجيرها للمستثمرين بضوابط لفتره طويلة تسمح ببناء المستشفيات والمدارس والمراكز التجارية وغيرها، وتدفع البلديات جزءاً من المبالغ المؤجرة إلى صندوق استثمارات الدولة لغاية سداد المستحقات.

ثانياً: يجب ألا تقل مساحة الأراضي من 400 إلى 500 متر مع سماح البناء 60%من مساحة الأراضي فقط لمنع تكدس البناء، مما يمثل عامل جذب للعائلات السعودية التي تدفعها ثقافة السكن إلى الميل لتفضيل المساكن ذات المساحات الواسعة، ويسمح بوجود مسطحات خضراء من خلال الاستفادة من المياه المكررة لزراعة الحدائق العامة والخاصة.

ثالثاً: الاستفادة من الصناديق العالمية للاستثمار من خلال القيام بتمويل وبناء الوحدات السكنية حسب التصاميم المقبولة لدى المواطنين بتكاليف معقولة، وأرى أن تكون تلك الصناديق العالمية تابعة لدول لديها اقتصاديات كبرى، وخبرات كبيرة، وستتفاعل بشكل كبير مع هذا التوجه، فالصين مثلا، سترحب بمثل هذه المشاريع من خلال تعميد الشركات الصينية الكبرى لبناء هذه الوحدات، والتي سيعود جزء من تكاليفها إلى الأسواق الصينية، وتستفيد الصناديق بالحصول على عوائد أعلى من سندات الخزينة، وتكون قروض الإسكان مضمونة من الدولة في عدم سداد المواطن وتضمن هذه الطريقة أن يتم حساب الفائدة بنسبة متناقصة شهرياً، وتوفر للمواطن تكلفة السكن بسعر معقول، حيث إن أهداف هذه الصناديق الحصول على أرباح بسيطة أفضل قليلاً من سندات الخزينة، وأغلب أهداف تلك الصناديق الاستثمارية هو الاستفادة المالية المضمونة ويوجد آلاف المليارات لدى الصناديق العالمية التابع بعضها لحكومات دول، والأخرى لصناديق التقاعد وغيرها من الصناديق الاستثمارية.

رابعاً: يتم بناء وحدات سكنية عبارة عن شقق تخصص لمحدودي الدخل، على أن يتم تملكهم لتلك الوحدات بأقساط تتناسب مع إمكاناتهم، أو من خلال إسكانهم كمستأجرين بمبالغ ضمن قدراتهم المالية ومساعدة هذه الأسر، وتعليم أبنائهم بشكل أفضل، ومساعدتهم بالحصول على مقاعد في الجامعات والمعاهد تسمح لهم بتطوير وضعهم الاجتماعي، مما يعزز من قدرتهم على المساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني كأيدٍ عاملة فاعلة ومتعلمة وتحظى بتدريب جيد.

إن معضلة الإسكان في المملكة على الرغم من الوقت الطويل الذي مضى دون أن تحل بشكل فاعل وعملي، إلا أنها ليست عويصة إلى هذا الحد، فالأراضي متوفرة، والخدمات، ومصادر التمويل وكذلك الاستثمار، ويبقى الرهان على التحرك الحكومي لتسليم الجهات التمويلية الكبرى زمام الأمور، ويكون الدور الحكومي راعياً ومشرفاً، وضامناً لتلك الاستثمارات التي ستنفقها جهات التمويل التي ستسند إليها عملية التمويل والإقراض والتطوير لتلك الضواحي السكنية المستقبلية.

حماية موظفي الدولة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/539653

إبراهيم محمد باداود

في العام الماضي أصدرت وزارة الصحة إجراءات خاصة لحماية منسوبيها من الاعتداء، مؤكدة أن تلك الإجراءات تنطبق على كل العمالة في أي منشأة وقد صدر تعميم من الوزارة اعتبر فيه الاعتداء على أي من منسوبي الوزارة بمثابة الجريمة الكبرى وطالبت الجهات المختصة بالتعامل مع مثل هذه الحوادث على هذا الأساس، مشيرة إلى أن النظام يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون أو بإحدى هاتين العقوبتين لمن يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عام.

بالأمس عاد المعلمون إلى مدارسهم بعد انقضاء إجازة نهاية العام بينما تعالت أصوات بعضهم مطالبة بأهمية تهيئة المدارس بشكل مناسب لاستقبال الطلاب وتوفير الكتب من أول يوم إضافة إلى مطالبات أخرى متعلقة بالأوضاع الوظيفية مثل الدرجات المستحقة والفروقات والإنصاف في حركات النقل وقبل ذلك وبعده إعادة هيبة المعلم وفرض قوانين لحمايته

وعدم الإساءة إليه وتقديره وإعادة الهيبة له من جديد وفرض قوانين كفيلة بحماية حقوقه ماديًا ومعنويًا ليتمكن من أداء رسالته خير قيام ويأتي هذا المطلب مع تزايد الإساءات الموجهة للمعلمين مؤخرًا.

الاعتداءات أو الانتقادات التي تطال بعض الموظفين في قطاعات الدولة المختلفة تحتاج إلى أنظمة وقوانين موحدة وصارمة بحيث يتم وضعها لتشمل حماية جميع موظفي الدولة سواء من الاعتداء الجسدي أو المعنوي والمحافظة على حقوقهم وسمعتهم ومكانتهم في المجتمع مما لا يجعل كل وزارة تضطر إلى أن تصدر بيانًا أو تعميمًا للدفاع عن منسوبيها كلما صدرت إساءة اتجاههم أو وقع اعتداء على أحد منهم.

البعض ومن خلال مواقف شخصية محددة أو معرفة قاصرة أو تجربة سلبية معينة نجده يعمد إلى إصدار تعاميم لتشمل جميع منسوبي بعض القطاعات الحكومية فيصدر أحكامه المطلقة والتي تنال من مكانة وسمعة العاملين في تلك القطاعات ويلجأ إلى الإساءة إليهم والانتقاص من قدرهم وتشويه سمعتهم بشكل جماعي دون تمييز، وحتى لو كان هناك بعض منسوبي تلك القطاعات فيه ما فيه من التقصير والإخفاق وضعف الإنتاجية فهل هذا هو الأسلوب الأمثل لتقويم ذلك الأداء؟ وهل إطلاق مثل تلك الصفات السيئة على عموم المنسوبين سيساهم في تحسين أدائها وتطويره؟

في الوقت الذي على الجهات الحكومية أن تعزز من مكانة منسوبيها وتحفظ قدرهم ومكانتهم فإن عليها أيضًا أن تعمل على تطوير أدائهم وتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتسعى إلى تحفيزهم بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م http://www.al-madina.com/article/539659	
المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م http://www.alriyadh.com/1622349	